



The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9, N.4, PP. 125-160
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012



مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد 4، 2017 ص 125-160

Mutual relationship between money supply and inflation in Iraq economy (1990-2014) By using Granger causality

(*) العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد
العراقي للمدة (1990-2014) باستخدام سببية جرانجر

(**) بشار سعدي عبد اسود

(***) أ.د. جواد كاظم البكري

Abstract

We tried in this research to discover the nature of the correlation between the money supply and inflation through the interpretation of the behavior of the components of the money supply and its relationship with the phenomenon of inflation, as well as insertion the demand for money variable, and we found that changes in the money supply do not cause changes in inflation rates and, by contrast, changes in the general level of prices does not also cause changes in the money supply in Iraqi economy for the period (1990-2014).

We believe that the most fundamental issue is not what provided the money supply of information to learn about the inflationary behavior, but can We influence the inflation by economic policy tools and how? Even if we prove that the money supply, by its simultaneous and time lag effects, is the specific basis for inflation, does the monetary authority have tools to controlled it ? Knowing that financing government spending is dominated heavily on money creation mechanism in Iraq.

(*) بحث مسئل .

(**) طالب ماجستير / جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية
والمصرفية .

(***) جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص:

تشكل العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومعدلات التضخم أحد المشكلات الشائعة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية في أغلب البلدان، وبحسب النظرية الاقتصادية أنه كلما قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقد فأن ذلك يؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وذلك حسب منطق النظرية الاقتصادية، ولكن من الملاحظ أنه في الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من التوسع الكبير في عرض النقد من خلال ضخ العملة المحلية في السوق العراقية بعد عام 2003 نتيجة رفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية، ونتيجة لذلك إزداد الإنفاق الحكومي وإرتفعت المرتبات والأجور، إلا أن معدلات التضخم بدأت بالإنخفاض بشكل ملموس منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر على الرغم من الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي وذلك يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية. يحاول البحث الاجابة على هذه الاشكالية من خلال تقدير نموذج قياسي للآثر المتبادل بين متغيري عرض النقد ومعدلات التضخم.

المقدمة :

من الأهداف الأساسية لدراسة التضخم هي محاولة فهم ديناميكيات العملية المولدة له، وإكتشاف العلاقات الكمية التي تساعد على معرفة المتغيرات التي تؤثر به، هذا الأمر حتم على الباحثين في مجال الاقتصاد البحث عن متغيرات أداية بهدف التوصل إلى منظومة دقيقة لتفسيره، لغرض وقوف صاحب القرار الاقتصادي على أرضية صلبة عند إتخاذ القرارات الخاصة بمعالجة التضخم والتأثير به والسيطرة عليه.

لذلك واجهت دراسة التضخم مجموعة من العقبات كان من أهمها الإتجاه نحو الدراسات الوصفية، التي غالباً ما كانت تجد أمامها الفشل عند التجريب، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن المتغيرات المبحوثة، غالباً، هي متغيرات داخلية، في حين أن الموصفات المطلوبة في المتغيرات المؤثرة في التضخم ينبغي أن تشمل المتغيرات الخارجية على التضخم، وعادةً فأنا نكتشف عند إستعمال المتغيرات الداخلية أن هناك علاقة زائفة، أي يوجد بينها وبين التضخم تماثل في السلوك نتيجة خضوع كليهما لنفس الأسباب.

ففي العراق، على سبيل المثال، فأن عرض النقد، المتأتي من الإنفاق الحكومي، وكما سيتبين في هذه البحث، هو الأساس في خلق السيولة، بمختلف تعاريفها الضيقة والواسعة، وفي ذات الوقت يحدد الإنفاق

الحكومي مستوى الطلب الكلي الفعال وبالتالي فجوة الطلب والضغط التضخمية.

لذلك حاولنا في هذه البحث إكتشاف طبيعة العلاقة التبادلية بين كل من عرض النقد والتضخم من خلال تفسير سلوك مكونات عرض النقد وعلاقتها بظاهرة التضخم، فضلاً عن إدخال متغير الطلب على النقود، ووجدنا أن التغيرات في عرض النقد (بالمعنى الضيق) لا تسبب التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم، وبالمقابل فإن التغيرات في المستوى العام للأسعار لا تسبب أيضاً التغيرات الحاصلة في عرض النقد بالمفهوم الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014).

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال محاولة أكتشاف العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم وذلك باستخدام الادوات الكمية (القياس الاقتصادي) فضلاً عن استخدام الادوات الوصفية لتحليل طبيعة العلاقة بين متغيري البحث في الجانب النظري والعلمي.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث فيما يأتي:

- 1- محاولة الربط بين متغيري عرض النقد والتضخم في ضوء الأدبيات الاقتصادية والتعرف على إمكانية عرض النقد في الحد من الإرتفاعات المستمرة في الأسعار، وكذلك التعرف على الراجع أو التغذية العكسية من التضخم إلى عرض النقد.
- 2- الكشف عن العلاقة السببية بين متغيري عرض النقد والتضخم ومعرفة من من هذين المتغيرين يؤثر على الآخر ومدى قوة هذا التأثير وطبيعته في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- هل لعرض النقد دور في معالجة التضخم؟
- ام العكس هو صحيح، أي أن التضخم يؤدي إلى زيادة عرض النقد؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين عرض النقد والتضخم في العراق؟
- ما مدى قوة العلاقة بين عرض النقد والتضخم في العراق؟

فرضية البحث:

على الرغم من التوسع الكبير في عرض النقد من خلال ضخ العملة المحلية في السوق العراقية بعد عام 2003 أذ ازدادت الموازنات بشكل كبير، وازداد الإنفاق الحكومي وارتفعت المرتبات والأجور، إلا أن

معدلات التضخم بدأت بالإنخفاض بشكل ملموس منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الاستقرائي في بحث ظاهرة التضخم وعلاقتها في عرض النقد فضلاً عن استخدام التشخيص والتحليل والتفسير للبيانات وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها وإتجاهاتها وأستخلاص النتائج.

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث, تناول المبحث الأول الإطار النظري لعرض النقد والتضخم من خلال وجهه نظر المدارس الاقتصادية, وجاء ذلك بثلاثة مطالب, الأول لعرض النقد, والثاني للتضخم, والثالث للعلاقة بينهما.

أما المبحث الثاني فقد خصص إلى واقع التضخم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي من خلال ثلاثة مطالب, الأول خصص إلى عرض النقد في الاقتصاد العراقي, الثاني خصص إلى التضخم في الاقتصاد العراقي, الثالث خصص إلى العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي.

أما المبحث الثالث فخصص لأكتشاف العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام سببية كرانجر من خلال ثلاثة مطالب الأول خصص إلى الإطار النظري لسببية كرانجر Granger causality, وخصص الثاني لتوصيف النموذج القياسي, أما المبحث الثالث فقد خصص لقياس وتحليل النموذج.

(المبحث الأول)

الإطار النظري لعرض النقد والتضخم والعلاقة فيما بينهما

المطلب الأول: الإطار النظري لعرض النقد:

يقصد بعرض النقد كمية الوحدات النقدية التي تكون بحوزة الأشخاص, أو النقود الموجودة لدى المؤسسات خلال فترة زمنية معينة, وهو بذلك يعد خزيناً (stock) وليس تدفقاً (flow), وقد ظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقد وذلك بحسب التطور الاقتصادي للمجتمعات, وبهذا فهو يشير إلى وسائل الدفع المتاحة المحلية التي يمتلكها العامة ويقصد "بالعملة" الجمهور⁽¹⁾.

عرض النقد من منظور المدارس الاقتصادية:

(1) رائد عبد الخالق عبد الله, خالد احمد فرحان المشهداني: "نقود ومصارف", دار الايام للنشر والتوزيع, عمان, 2014, ص65

أ- المدرسة الكلاسيكية Classical School:

لا ينكر أحد ما لكمية النقود من تأثير على قوتها الشرائية، وتقوم هذه النظرية على إفتراض أن أي تغير في كمية النقود يتناسب عكسياً مع التغير في قيمة النقود وقد صاغ هذه العلاقة الاقتصادي الأمريكي (Irving Fisher) رياضياً عام 1911م والتي تعرف بمعادلة التبادل (The Equation of Exchange) في كتابة المشهور (Purchasing Power of Money)⁽²⁾.

ب- عرض النقد في إطار النظرية الكينزية Money Supply in Keynes's Theory:

لقد ظهر التحليل الكينزي، كما جاء في كتاب كينز "النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقود" الذي نُشر في عام 1936، إذ عد كينز حالة الإستخدام الكامل كحالة إستثنائية ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال تدخل الدولة عن طريق الطلب الفعال، وبالرغم من أنه عدّ السياسة المالية هي أكثر قدرة على حل المشكلات الاقتصادية فإنه أقر أن للسياسة النقدية دور مساعد للسياسة المالية، ويعود سبب ذلك في تأكيده دور السياسة النقدية المتمثل بأن للنقود وظيفة أخرى كونها مخزن للقيمة⁽³⁾.

ج- عرض النقد في إطار النظرية الكمية الحديثة Modern Quantity Theory:

استكمل ملتون فريدمان صيغة النظرية الكمية الجديدة عام 1956 التي نشرها في مقالته (The Quantity Theory Of Money Retirement) وتبنى فيها التحليل الكلاسيكي الجديد على الرغم من أنه يختلف عن التحليل الكلاسيكي القديم من حيث الإستخدام الكامل وسرعة تداول النقود*، ويصر النقديون على أن ما من شيء يداني النقود بالنسبة لتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والأسعار في الأجل الطويل،

(2) للمزيد انظر:

- عوض فاضل الدليمي: النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 409-501.

- اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ص 102-106.

- صبحي تادرز قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1986، ص 232-239.

(3) للمزيد أنظر: صبحي تادرز قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1986 ص 295.

* يعتقد اصحاب الفكر النقدي ان سرعة تداول النقود مستقرة للتأكيد على معدل نمو ثابت للنقود، ولكن منذ اوائل الثمانيات من القرن الماضي اتسمت سرعة تداول النقود بعدم الثبات بسبب اسعار الفائدة الاكثر ارتفاعاً بالإضافة الى التطورات والابتكارات المالية.

فمن خلال عرض النقد نستطيع التحكم بالطلب الإجمالي وبالتالي التأثير في الناتج والأسعار⁽⁴⁾.

د- عرض النقد في إطار نظرية التوقعات العقلانية Rational

:Expectations Theory

تؤكد هذه النظرية على أهمية التوقعات العقلانية بالنسبة للقرارات التي تتخذ من قبل المستهلكين والمنتجين، كما أن أنصار هذه النظرية يؤمنون بمرونة الأسعار والأجور، فلو فرضنا أن اقتصاد دولة ما يعاني من كساد، وأن الدولة عاجزة على معالجة الكساد عن طريق زيادة عرض النقد أو عن طريق السياسة المالية التوسعية، فإن الأفراد سوف يتوقعون زيادة الطلب الكلي وخصوصاً على الأيدي العاملة، لذلك سوف يقومون بالمطالبة برفع الأجور عن طريق النقابات والإتحادات العمالية لكي يتناسب مع الزيادة الحاصلة في الأسعار، إلا أن زيادة الأجور ستقلل من زيادة الطلب الإجمالي، باعتبار الأجور هي جزءاً من التكاليف وبذلك ستكون السياسة التوسعية غير ناجحة⁽⁵⁾.

هـ- عرض النقد لدى اقتصادي جانب العرض Money supply in the

:supply-side economists

إن أبرز منظري هذه المدرسة (أرثر لافر، وبول كريج ونورمان.... وغيرهم)، وقد أيد أفكار هذه المدرسة الرئيس الأمريكي رونالد ريغن، لقد أكدت هذه المدرسة على أهمية جانب العرض بوصفه من أهم العوامل التي تزيد النمو الاقتصادي وأنتقدت المدرسة الكينزية في تركيزها على جانب الطلب، وأكدت على أهمية التركيز على سياسة النقود الرخيصة، أي ضرورة توفير ائتمان بكلفة منخفضة لزيادة الإستثمار، كما شددت على عدم إتباع سياسة نقدية متشددة لأنها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وأيدت الحوافز الضريبية لأنها تزيد من الإنتاج مع الزيادة في عرض النقد بمعدل ثابت⁽⁶⁾.

و- عرض النقد لدى الكينزيين الجدد Money supply in the new

:keynesian

إن أبرز منظري هذه المدرسة ماركووتيس وجيمس توبن وبامول، وبين توبن J. Tobin. ل. ينبغي على المستثمر تنويع المحافظ الإستثمارية

(4) للمزيد انظر: محمود حسين الوادي وآخرون "النقود والمصارف" دار البصرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، ص 62-65.

(5) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2004، ص 319-320.

(6) For More Information Norman B. Ture, SUPPLY SIDE ANALYSIS AND PUBLIC POLICY, by The Institute for Research on the Economics of Taxation Washington, D.C, Copyright February 1982, p10-22.

إلى عدة أصول أنطلاقاً من أن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط ولكن مخزن للقيمة أيضاً، أي أن النقود هي أصول (Asset)، إذ تكون منخفضة العائد وقليلة المخاطرة، في حين أن الأوراق المالية تكون كبيرة العائد ومرتفعة الخطورة⁽⁷⁾، كما أن الاحتفاظ بنسبة معينة من النقود في المحفظة الإستثمارية يبقي على إحتمال تحويلها إلى أصول بسرعة، كما أن السياسة النقدية تؤثر بالاقتصاد على نحو غير مباشر مما يتنافى مع النظرية الكمية الحديثة للنقود⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتضخم

أولاً: مفهوم التضخم The Concept of Inflation

ويتمثل المظهر العام المتعارف عليه لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، إن القوة الشرائية لوحدة النقد تتناسب عكسياً مع إرتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يمكن القول بأن المظهر العام للتضخم يتمثل بالإرتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار⁽⁹⁾. أما من اسباب حدوث التضخم هو أما زيادة الطلب (الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري) ويسمى تضخم جذب الطلب (Demand-pull Inflation)⁽¹⁰⁾، أما التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف فيسمى تضخم دفع الكلفة (Cost- Push Inflation)، وقد ينشأ من النوعين أعلاه فيسمى التضخم المشترك (Joint Inflation)⁽¹¹⁾.

ثانياً: التضخم بحسب وجهة نظر المدارس الاقتصادية:

أ- التضخم بحسب وجهه نظر المدرسة الكلاسيكية Inflation in

:classical school

يرى الكلاسيك، من خلال النظرية الكمية للنقود (QTM) أن التضخم يعود إلى الارتباط الوثيق بين كل زيادة في كمية النقود المتداولة وإرتفاع للأسعار⁽¹²⁾، طبقاً أرفنج فيشر Irving

(7) د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص 244.

(8) عباس كاظم جاسم الدعي، تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2004، ص 37.

(9) محمد عزة غزلان "النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، لبنان، ص 286

(10) عبد الوهاب الامين، د زكريا عبد الحميد " مبادئ الاقتصاد الكلي" الجزء الثاني، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص 197-198.

(11) سامر عبد الهادي واخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار وائل النشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 2013، ص 200.

(12) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 266.

Fisher (1867-1947), وفي إطار معادلة التبادل التي صاغها في عام 1911 فإن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً طردياً مع كمية النقود على أساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرة لهذه النظرية، الافتراضات هي، النقود ليست إلا وسيطاً للتبادل، تسود حالة المنافسة الكاملة للنظام الاقتصادي، لا يكون لتغيير النقود أي تأثير على حجم الإنتاج، أي حيادية النقود، فالنقود عندهم ماهي إلا ستار أو حجاب لتبادل سلعة بسلعة، إن النقود لا تطلب لأغراض الاكتناز⁽¹³⁾.

2- التضخم بحسب المدرسة الكينزية:

انتقد جون ماينرد كينز J. M. Keynes في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" النظرية الكلاسيكية مسترشداً بالكساد العظيم (1929-1933)، وقد يميز كينز بين مرحلتين للتضخم⁽¹⁴⁾. ففي المرحلة الأولى عندما تكون بعض الموارد الإنتاجية معطلة، فعند قيام الحكومة بزيادة الإنفاق النقدي تزداد الدخول ويزداد الإنفاق (الطلب الفعال)، بسبب وجود مرونة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل فإن ذلك سينعكس بزيادة متتالية في الدخول والإنتاج، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشغيل الكامل (Full-employment) ففي هذه المرحلة تبلغ الإنتاجية أقصى حدٍ ممكن لها في الإنتاج، فزيادة الطلب الكلي الناشئ عن زيادة الإنفاق النقدي لن ينجح بزيادة الإنتاج، إذ سترتفع الأسعار فقط⁽¹⁵⁾.

3- التضخم بحسب وجه نظر المدرسة النقدية (النظرية الكمية المعاصرة):

ويرى النقوديون بأن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية (Monetary Phenomena) متأصلة وتتواصل عن طريق سياسات مالية ونقدية توسعية والسيطرة عليها هو شرط ضروري، والسيطرة على عرض النقد هو الشرط الكافي، وترى المدرسة النقدية أن عرض النقد هو متغير خارجي (Exogenous) ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، وضمن هذا السيناريو فإن التضخم هو نتيجة التوسع في عرض النقد بشكل أكبر من معدل نمو الطلب على النقود،

doc. Ing. Jan Isa, PROFILES OF WORLD ECONOMISTS,
(13) BIATEC, Volume X, 10/2002, p 23-26

(14) Brian Snowdon, Howard R, Modern Macroeconomics, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK, 2005, pp36-39

(15) للمزيد انظر: مصطفى رشدي الشيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، 1996، صص 781-783

ويرى أغلبية النقوديون أن النمو المستمر والمتواصل يمكن أن يتحقق فقط في بيئة نقدية مستقرة (Stability Environment of Monetary) (16).

4- التضخم عند مدرسة التوقعات الرشيدة Rational expectations Theory:

يعود أصل نظرية التوقعات الرشيدة إلى جون موث (J. Muth) وطورها كل من توماس سرجنت وروبرت لوكاس، إذ يشير مفهوم التوقعات الرشيدة إلى استخدام مبدأ السلوك العقلاني للحصول على المعلومات ومعالجتها لتكوين التوقعات، وتستند النظرية إلى فرض بسيط مؤداه أن كل فرد يبني سلوكه الاقتصادي على أفضل النتائج بما يملكه من موارد (17)، كما أن وجهة نظرهم وفي ظل معالجة التضخم فإن صانعو السياسة لو تمكنوا من اقناع الافراد بأنهم سوف يتخذون سياسة أشد تقييداً لأجل السيطرة على التضخم، فإن الناس سيتكيفون بتعقل مع الإنكماش المتوقع في التضخم (18).

5- التضخم بحسب المدرسة المؤسسية Inflation in the institutional school:

تعود أفكار هذه المدرسة إلى جون كينث غالبريث والتي تُرجع التضخم الى قوتين رئيسيتين هما قوة الإحتكارات وقوة النقابات العمالية، فالأولى، تركز على التفريق بين القطاع الزراعي الذي تسود فيه المنافسة الكاملة والذي لا يستطيع فيه المنتج التأثير في السعر، وقطاع الصناعات التحويلية الذي تحكمه شركات عملاقة، والتي تسود فيه سوق منافسة القلة (Oligopoly)، مما يمكن المنتج من تخطيط استراتيجية سعرية له عن طريق التحكم في جانب العرض، أما القوة الثانية فهي قوة النقابات العمالية والتي ينبثق عنها الحركة الحزونية اللولبية للأسعار والأجور، فعندما ترتفع الأسعار تنخفض الأجور الحقيقية مما يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة أجورهم (19).

(16) للمزيد انظر: محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الاثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 309-311

(17) محمد محسن خنجر، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي (1990-2007) واتجاهاته المستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، 2010، ص 36

(18) جيمس جوارثيني، استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988، ص 467

(19) بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (1970-2004)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد 112، ص 4

6- التضخم بحسب المدرسة الهيكلية Inflation in the structural school:

تعد المدرسة الهيكلية الأكثر ملائمة لتفسير التضخم بالنسبة للدول النامية، وبشكل عام تعتقد أن مصدر ارتفاع الأسعار هو الهيكل الإنتاجي في تلك الدول، وعلى وجهه التحديد قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية، غير أن القطاع الزراعي المتخلف هو دائماً يولد مشكلات، كما أن الأسعار في القطاعات غير الغذائية غير مرنة إلى الأسفل، ويرجع عدم هبوط الأسعار إلى منافسة غير كاملة⁽²⁰⁾، كما ويشيرون إلى أن الاختلالات في التيار السلعي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفرخ Gestation Period وهي المدة التي تظهر بين بدأ الإنفاق الاستثماري وظهور الإنتاج الجديد⁽²¹⁾.

المطلب الثالث: العلاقة بين عرض النقد والتضخم:

لقد أكد الاقتصادي الفرنسي جان بودان* أن زيادة كمية النقود المتداولة (الذهب والفضة) نتيجة قدوم كميات كبيرة من هذه المعادن من المستعمرات الإسبانية الجديدة، أدت إلى زيادة عرضها كما أنها تخضع لقواعد العرض والطلب عليها مما شكل تأثير مباشر على تحديد قيمتها⁽²²⁾.

1- العلاقة بين عرض النقد والتضخم بحسب المدرسة الكلاسيكية:

لقد صاغ الاقتصادي الأمريكي (Irving Fisher) الأفكار الكلاسيكية بمعادلاته المعروفة بمعادلة التبادل التي صاغها عام 1911 ($MV=PT$) ومن هذه المعادلة نجد أن هناك جانبين:
- الجانب النقدي (The Money Side) ويتكون من كمية النقود (M) في التداول مضروبة في سرعة تداولها (V)، أي أنه يعبر عن تيار الأنفاق النقدي داخل الاقتصاد خلال سنة معينة.
- الجانب السلعي (The Good side) ويتألف من كمية المبادلات (T) للسلع النهائية المباعة مضروب في أسعارها (P)، وبما أنها تسلم بثبات حجم المعاملات وإستقرار سرعة تداول

(20) Jere R. Behrman and James Hanson, Short-Term Macroeconomic Policy in Latin America, NBER, 1979, p5

(21) للمزيد انظر:-

- صبحي تادرس قريضة، مصدر سابق، ص 308-312.

- محمد صالح الفريشي، مصدر سابق، ص 307-309.

* Jean Bodin فيلسوف فرنسي (1530-1596)

(22) مصطفى رشدي الشيحة، مصدر سابق، ص 752

النقود في الأجل القصير, وبذلك تصلح كأداة لتحديد الأسعار بحيث أن أية زيادة أو نقصان في (M) تؤدي إلى زيادة أو نقصان في (P) بنفس النسبة⁽²³⁾.

2- العلاقة بين عرض النقد والتضخم بحسب المدرسة الكينزية:

لقد فشلت النظرية الكلاسيكية في آلية التصحيح الذاتي حينما شهد العالم أزمة الكساد العظيم (1929-1932), وينطوي التحليل الكينزي إلى أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار⁽²⁴⁾, إلا أن كينز يفرق بين حالتين هما عند وصول الاقتصاد حالة الاستخدام الكامل وقبل وصول الاقتصاد حالة الاستخدام الكامل, ففي الحالة الثانية وعندما يزداد الإنفاق الاستثماري المستقل Autonomous Investment سيزداد إنتاج السلع والخدمات حتى وصول حالة الاستخدام الكامل, وبعد هذه المرحلة إن إستمرت الزيادة سينعكس على الأسعار⁽²⁵⁾.

3- العلاقة بين عرض النقد والتضخم لدى النقوديون:

تماماً كما أعطى الكساد العظيم (1929-1933) جرعة منشطة لعمل كينز, فقد نشط التضخم الركودي stagflation في عقد السبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي نظرية جديدة في الاقتصاد الكلي, إذ بدأ تزامن التضخم والبطالة في آن واحد, وقد عجز الفكر الكينزي عن الحل, ونظراً لهذا الغموض فقد قدم الاقتصاديان ميلتون فريدمان وارموند فيلبس Milton Friedman and Edmund Phillips فكرة أكثر حداثة للاستخدام الكامل تسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة, ويتحقق عندما لن يقبل العمال ساعات إضافية نتيجة زيادة الأجور الأسمية لأن أجورهم الحقيقية ثابتة ولن تقبل المنشأة زيادة إنتاجها عندما ترتفع أسعار البيع بنفس معدل ارتفاع التكاليف⁽²⁶⁾.

كما يرى Friedman أن التضخم في الأساس هو عملية توقعات مستمرة ذاتياً Inflation as a Self-Maintaining process, إضافة إلى

(23) للمزيد انظر: عوض فاضل اسماعيل الدليمي, مصدر سابق, ص 410-420

(24) نعمة الله نجيب ابراهيم, النظرية الاقتصادية الاقتصادية التحليلي الجمعي, مؤسسة شباب الجامعة للنشر, الاسكندرية, 2013, ص 202-203

(25) عبد السلام ياسين الادريسي, الاقتصاد الكلي, طبع على نفقة جامعة البصرة, 1986, ص 430-429

(26) بول جريجور وروبرت ستيوات, النظم الاقتصادية المقارنة, ط4, تعريب طه عبد الله منصور, مرجعة نعمة الله نجيب ابراهيم, دار المريخ للنشر, الرياض, 1994, ص 111-109

أن عملية التضخم أن بدأت, ينشأ فيها إتجاه داخلي قوي يقودها نحو الإستمرار يجعل من الصعب إيقافها⁽²⁷⁾.

4- العلاقة بين عرض النقد والتضخم بحسب مدرسة التوقعات العقلانية:

يرى مؤيدو التوقعات العقلانية (Rational Expectation) إن بإمكان الوحدات الاقتصادية تكيف توقعاتها التضخمية بسرعة أكبر, وإذا حدث هذا فإنه يعني عدم وجود تنازل متبادل Trade offs بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير, وترى هذه المدرسة أن منحني فليبس سينتقل إلى الأعلى بسرعة عندما يكون بإمكان الأفراد توقع السياسات المالية والنقدية التوسعية, وتجادل على أن سياسات الطلب الكينزية ستؤدي إلى تخفيض معدل البطالة على حساب التضخم المرتفع فقط إذا كانت هذه السياسات غير متوقعة, ويرى لوكس في النهاية أن البشر عقلانيون ويتصرفون لمصالحهم لذا فإنهم سوف يحاولون توقع التضخم في المستقبل⁽²⁸⁾.

5- العلاقة بين عرض النقد والتضخم بحسب المدرسة الهيكلية (البنوية) :

ترجع هذه المدرسة التضخم الى العرض غير المرن, أي وجود اختناقات في القطاعات غير المرنة إتجاه الطلب المتزايد, مما يؤدي إلى زياده أسعار ذلك المنتج, وينعكس على بقية الأسعار, وتبرز هذه المشاكل والاختناقات البنوية وخصوصاً في القطاع الزراعي, وهي بذلك بأمس الحاجة إلى إدخال التكنولوجيا لزيادة الإنتاج وبذلك أن الأسعار النسبية لبعض القطاعات تزيد من التضخم⁽²⁹⁾.

(المبحث الثاني)

تطور عرض النقد والتضخم في العراق للفترة (1990- 2014)

المطلب الأول: عرض النقد في العراق

(27) للمزيد انظر:

- ج اكلي, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات, الجزء الثاني ترجمة عطية مهدي سلمان, مراجعة عبد المنعم السيد علي, طبعت على نفقت جامعة المستنصرية, 1980, ص ص 688-691
For More information, Sanjay Rode, Advanced Macroeconomics, ISBN, 2012, p95-101 -

(28) بول جريجور وروبرت ستياوت, مصدر سابق, ص ص 114-115

(29) For More Information, SUSAN M. WACHTER, Structuralism vs. Monetarism Inflation in Chile, Publisher: NBER, 1979, p 230-238

لقد ارتأى الباحث تقسيم مدة الدراسة إلى قسمين, الأول منذ عام 1990 وحتى عام 2003, والثاني منذ عام 2003 ولغاية 2014, بسبب أختلاف السياسات الاقتصادية, واختلاف طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

أولاً: عرض النقد للمدة (1990-2003):

لقد توسع عرض النقد خلال المدة الأولى من الدراسة (1990-2003) عبر ممارسة سياسة (النقد الرخيص)*, من خلال ربط الكتلة النقدية بعجز الموازنة المطرد, إذ أصبحت مديونية الخزانة مصدراً للإصدار, إذ كانت معدلات نمو عجز الموازنة عالية جداً وكان الإقتراض المباشر من البنك المركزي سبيلاً لردم العجز وهو ما يسرع من وتيرة نمو الكتلة النقدية⁽³⁰⁾.

يتضح من جدول (1) أن معدل النمو المركب لعرض النقد (MI) قد أزداد بمقدار (95.55%) للمدة (1990-1995), ويعود ذلك إلى سياسة الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق العام, إذ مُنِع العراق من تصدير النفط بسبب العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليه عقب حرب الخليج الثانية, لقد شهد عرض النقد تطوراً كبيراً خلال المدة (1990-2003), نتيجة للأزمات السياسية التي القت بظلالها على الاقتصاد العراقي وأحدثت تشوهاً هيكلياً في جميع مفاصله, إن فرض العقوبات الاقتصادية القاسية على البلد, شكل صدمة خارجية للاقتصاد نتج عنها مجموعة من الصدمات النقدية والحقيقية, كانت محصلتها سياسة النقد الرخيص, كما يتضح من نفس الجدول أن عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) قد ارتفع بشكل كبير خلال المدة 1990-1996 إذ وصل إلى (1084172) مليون دينار بعد ما كان (24869.1) مليون دينار في عام (1990) بمعدل نمو مركب بلغ (89.4%). أما المدة بعد عام 1996 ولغاية 2003 فقد استمر عرض النقد (M2, M3) بالأزدياد ولكن بمعدلات متناقصة, إن هذا التناقص كان نتيجة توقيع العراق لمذكرة التفاهم والسماح له بتصدير النفط, أما التذبذب فكان دليل على عدم الإستقرار.

* تعرف سياسة النقد الرخيص أو التيسير الكمي على أنها حقن أموال جديدة في الاقتصاد عن طرق البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة حجم الميزانية العمومية له , أي هي زيادة في موجودات البنك المركزي عن طريق شراء سندات الخزانة على أن يقابلها زيادة مماثلة في الخصوم للميزانية العمومية, وتتخذ في الغالب شكل عملة تحت التداول أو احتياطات البنوك التجارية.

Source: Monetary Policy and the Federal Reserve Current Policy and Conditions, Marc Labonte, Congressional Research Service, RL30354, January 28, 2016, p17

(30) محمود محمد داغر, السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال, مجلة البحوث الاقتصادية العربية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد, العدد 56, شتاء 2014.

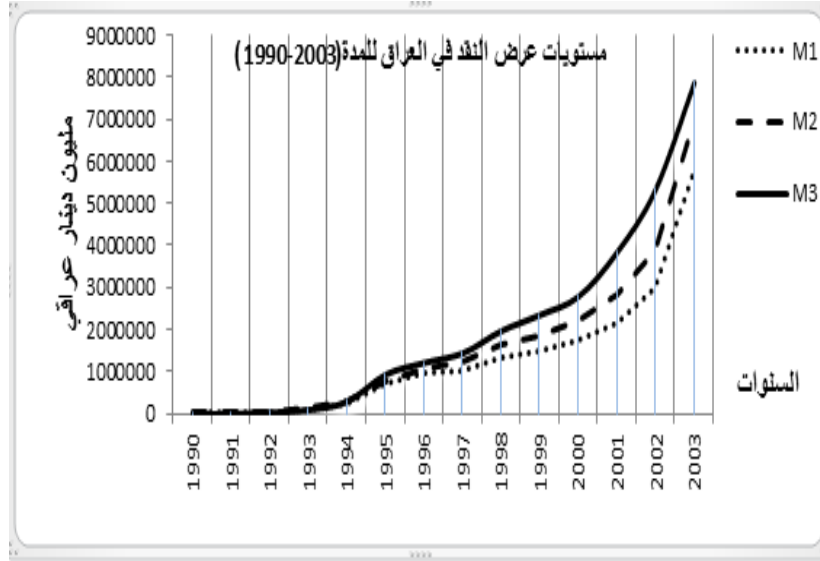
جدول-1-

تطور عرض النقد (M1) (M2) و (M3) في العراق للسنوات (1990-2003)
(مليون دينار عراقي)

السنوات	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) (1)	ودائع ثابتة وثوغير وشبه نقد (2)	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) 3=2+1 (3)	ودائع حكومية لدى المصارف التجارية (4)	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M3) 5=4+3 (5)	نسبة النمو في عرض النقد (M3) (7)	نسبة النمو في عرض النقد (M2) (6)
1990	15359.3	9509.8	24869.1	8139.4	33008.5	-----	-----
1991	24670	7052	31722	9134	40856	25.9	27.55
1992	43909	12920	56829	12893	69722	70.6	79.14
1993	86430	27236	113666	19825	133491	91.5	100
1994	238901	37965	276866	52694	329560	146.8	143.5
1995	705064	68273	773337	197070	970407	194.4	179.3
معدل النمو المركب	114.9	48.3	89.4	89.1	88.4		
1996	960503	123669	1084172	166889	1251061	28.9	40.2
1997	1038097	204472	1242569	238881	1481450	18.4	14.6
1998	1351876	294364	1646240	361911	2008151	35.5	32.48
1999	1483836	373570	1857406	530509	2387915	18.9	12.8
2000	1728006	486066	2214072	612316	2826388	18.3	19.2
2001	2159089	678959	2838048	1036133	3874181	37	28.2
2002	3013601	838640	3852241	1517554	5369795	38.6	35.7
2003	5773601	1179819	6953420	944790	7898210	47	80.5
معدل النمو المركب	25.14		27.89		27.0		
معدل النمو المركب للمدة الاولى	52.14		51.37		49.9		

المصدر: الأعمدة (1, 2, 4) البنك المركزي العراقي, المجموعة الاحصائية, عدد خاص (2003) ونشرات سنوية مختلفة.
- العمود (3, 5, 6, 7) تم احتسابه من قبل الباحث. معدل النمو المركب أستخرج من قبل الباحث.

شكل-1-



المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لبيانات جدول-1-

ثانياً: عرض النقد للمدة (2004-2014):

لقد برزت رؤيا جديدة للسياسة النقدية منسجمة مع بؤادر التحول نحو اقتصاد السوق ومن خلال القانون 56 لسنة 2004 الذي منح البنك المركزي العراق بموجبة الاستقلال عن الحكومة وقانون المصارف الجديد رقم 94 لسنة 2004 الذي منح المصارف حرية وضع معدلات الفائدة المختلفة وفق سياستها النقدية وبالتنسيق مع السياسة النقدية للبنك المركزي.

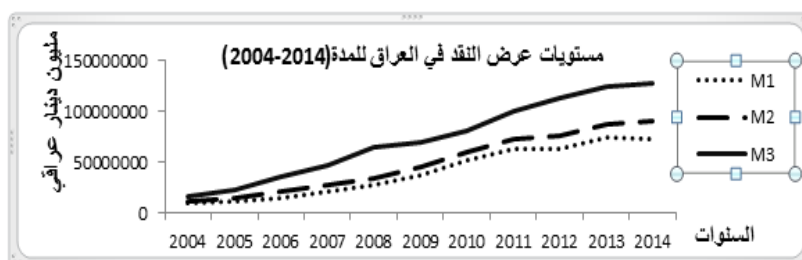
جدول -2-

تطور عرض النقد (M1) و (M2) و (M3) في العراق للسنوات (2004-2014)
(2014) (مليون دينار عراقي)

السنوات	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	ودائع ثابتة وتوفير وشبه نقد	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	ودائع حكومية لدى المصارف التجارية	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M3)	نسبة النمو في (M3) %	نسبة النمو في (M2) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	10148626	1349522	11498148	4214909	15713057	65.3	98.9
2005	11399125	3260225	14659350	7904272	22563622	27.5	43.5
2006	15460060	5590189	21050249	13996792	35047041	43.6	55.3
2007	21721167	5198829	26919996	19413900	46333896	27.9	32.2
2008	28189934	6671993	34861927	29709212	64571139	29.5	39.3
2009	37300030	8055259	45355289	23471289	68826578	30	6.5
2010	51743489	8545679	60289168	20445932	80735100	32.9	17.3
2011	62475821	9593356	72069177	27459995	99529172	19.5	23.2
2012	63735871	11600257	75336128	37993000	11329128	4.5	13.8
2013	73831000	13695000	87526000	36478000	124004000	16.1	9.4
2014	72692000	17874000	90566000	37601000	128167000	3.4	3.3
معدل النمو المركب	20.3	18.5	19.9	16.8	18.9		

المصدر: الاعمدة (1, 2, 4) البنك المركزي العراقي, المجموعة الاحصائية, ونشرات سنوية مختلفة.
- الاعمدة (3, 5, 6, 7) ومعدل النمو المركب أحتسبت من قبل الباحث.

شكل -2-



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لبيانات جدول -2-

بعد عام 2003 أصبح الهدف الأساس للسلطات النقدية هو خفض السيولة لكبح التضخم, ويتضح من الجدول (2) أن عرض النقد (M1) و (M2) و (M3) في حالة زيادة مستمرة ولم يسجل معدل النمو حالة سالبة, أما

معدل النمو المركب فقد كانت متقاربة إلى حد ما, إذ بلغ معدل النمو المركب لعرض النقد (M2) نسبة (19.9%), أما عرض النقد (M3) فقد بلغ (18.9%), كما أن أدنى نقطة زيادة فقد سُجلت في العام 2014, بينما سُجل أعلى معدل للزيادة عام 2004, ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض الحاصل في عرض النقد (M1) ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها مخاوف الأفراد من إيداع أموالهم بعد اجتياح المنظمة الارهابية (داعش) لبعض المحافظات في البلاد وتدمير البنية التحتية والإستيلاء على ودائعهم, بالإضافة عدم اقرار الموازنة وإنخفاض أسعار النفط العالمية ابتداءً من منتصف ذلك العام دوراً مهم في إنخفاض الفعاليات الاقتصادية⁽³¹⁾, مما انعكس سلباً على (M2) و (M3), أما الودائع الثابتة والتوفير وشبه النقد, فنلاحظها في إزدياد مستمر بإستثناء عام 2007, إذ سجل إنخفاضاً بمقدار (10261231) مليون دينار, أما الودائع الحكومية فقد إستمرت بالزيادة بإستثناء عامي 2009 و 2010, ويرجع ذلك الى زيادة الإنفاق العام.

المطلب الثاني: التضخم في العراق

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

هو مقياس إحصائي لمستوى الأسعار التي يدفعها المستهلكون لمختلف السلع والخدمات, وللحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لابد من الحصول على أسعار التجزئة التي تجمع كل أنواع المنتجات, ومن ثم ترجيحها وفقاً لأهميتها في عموم الإنفاق الإستهلاكي.

ومن خلال ملاحظة الجدول (3) نرى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد زاد زيادة كبيرة جداً, إذ حقق زيادة بمقدار (33.659%), كما ويتضح أن السنوات الست الأولى من عقد التسعينيات قد شهدت زيادة كبيرة كانت نتيجةً لتداعيات حرب الخليج الثانية ومن ثم فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق (منعه من تصدير نفطه والحصار الاقتصادي), إضافة إلى تدمير بنيته التحتية, كل هذه الأمور أدت إلى حصول توسع في إصدار عملة محلية لا تتمتع بأي غطاء نقدي, وبكميات كبيرة لتغطية الإنفاق العام, أدى كل هذا إلى ارتفاع معدلات التضخم بكميات كبيرة وهائلة, وإستمرت الأسعار في الإرتفاع حتى وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 1995 إلى (12.968%), كما يمكن ملاحظة نقطة التحول عام (1996) إذ أصبح معدل التضخم سالباً (-16.117%) نتيجة توقيع العراق مذكرة التفاهم, مما

(31) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014, ص 10

جعل السنوات التي تلت عام 1996 لغاية عام 2003 تتمتع بمعدلات تضخم ولكن بمستويات أكثر عقلانية مقارنةً بالمدة (1990-1996).

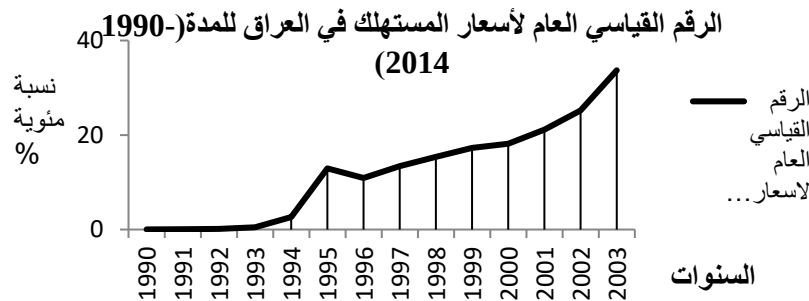
جدول (3)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2003) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2010=100)	معدل التضخم %
1990	0.030567551	_____
1991	0.085880263	180.952381
1992	0.157689748	83.61581921
1993	0.485199224	207.6923077
1994	2.661317746	448.5
1995	12.96889007	387.3108478
1996	10.87865181	16.11732575-
معدل النمو المركب	124.1%	
1997	13.387617	23.06319968
1998	15.36480384	14.76877356
1999	17.29735235	12.57776234
2000	18.15858097	4.978962132
2001	21.13188182	16.3740815
2002	25.21386289	19.3166946
2003	33.68980815	33.6162106
معدل النمو المركب	13.9%	
معدل النمو المركب للمدة (1990-2003)	57.75	

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF), قاعدة البيانات, سنوات مختلفة.

شكل-3-



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (3).

1- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للمدة (2004-2014):
ويمكن توضيحه من خلال جدول (4) والشكل البياني (4) الآتيين.

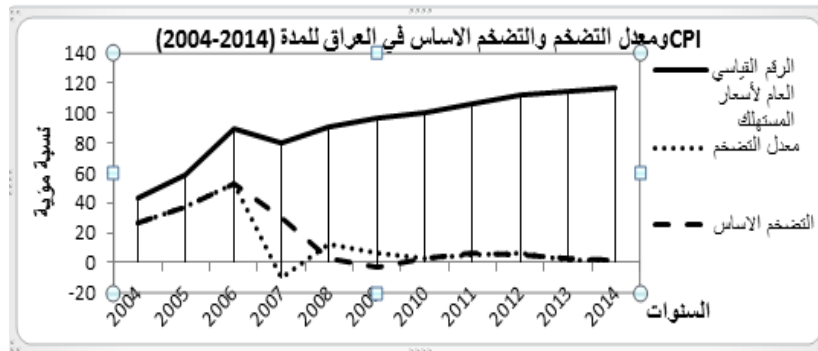
جدول-4-

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق للمدة (2004-2014)
(مليون دينار عراقي)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=2010)	معدل التضخم %	التضخم الاساس*
2004	42.77322282	26.96190681	27
2005	58.58198395	36.95948092	37
2006	89.76573810	53.23096291	53.2
2007	80.72857908	10.06749257-	30.8
2008	90.95112024	12.66285282	2.7
2009	97.20275051	6.87361547	2.8-
2010	100	2.87774725	2.9
2011	105.80145537	5.80145537	6.5
2012	112.24380799	6.08909641	5.6
2013	114.35342813	1.87949800	2.4
2014	116.86920355	2.20000000	1.6
معدل النمو المركب	11.81		

المصدر:- العمود (1) صندوق النقد الدولي, قاعدة بيانات الصندوق لسنوات مختلفة, العمود (2) من عمل الباحث. العمود (3) البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي للعام 2014, ص 80.

شكل-4-



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول-4-

* معدل التضخم الاساس: هو الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مستبعداً منه العناصر التي لا تتمتع باستقرار والتي لا تعتبر مقياساً للتضخم على المدى البعيد مثل أسعار (الكهرباء, الوقود, النقل والمواصلات, ومجموعي الفواكه والخضر).

يتضح من الجدول (4) أن هناك زيادة مستمرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ بلغ في عام 2014 (116.869%) بعد ما كان (42.773%) عام 2004، إذ أنه بعد سقوط النظام البائد فقد بدأ العراق في تنفيذ الإتفاقيات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي ألزمتها برفع الدعم عن المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وغيرها من الشروط التي وافق عليها من أجل حذف ديونه، مما تسبب بارتفاع الأسعار، كل ذلك تسبب بإختناقات هيكلية، والذي تسببت بدورها بارتفاع الأسعار بشكل عام، ويتضح بعد عام 2007 أن معدلات التضخم والتضخم الأساس بدأت تأخذ شكل أكثر عقلانية، فقد بلغ معدل التضخم والتضخم الأساس (2.87%) (2.9%) لعامي (2010, 2009) على التوالي، إذ بدأت ملامح السيطرة على التضخم تلوح في الأفق مع زيادة الإستيرادات والوفرة النسبية من العملة الأجنبية نتيجة زيادة أسعار النفط عالمياً، بالإضافة إلى إجراءات البنك المركزي في إستهداف التضخم عن طريق تسهيلات الإيداع القائمة أو حوالات البنك المركزي أو حتى عن طريق التدخل في سوق الصرف، وعند المقارنة ما بين المديتين قبل وبعد عام 2003 نلمس أن هناك تحسناً ملحوظاً بعد عام 2003، إذ بلغ معدل النمو المركب للرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد عام 2003 (11.81)، بينما سجل (57.75) للمدة (1990-2003).

المطلب الثالث : العلاقة بين عرض النقد والتضخم في العراق.

لقد تعاضمت الأسباب الهيكلية والنقدية في تسعينيات القرن الماضي لتخلق الحالة الأسوأ وهي حالة التزامن بين التضخم والبطالة، وهنا يتوقف منحى فيلبس عن العمل، ويدخل الاقتصاد العراقي في حالة تُعرف بـ (التضخم الركودي Stagflation)، وهنا كان لازماً الإعتماد على كلا التفسيرين (النقدي والهيكلية) في سياسات مكافحة التضخم، ولم تنجح السياسة النقدية الإنكماشية التي أتبعها البنك المركزي، لأن السياسة المالية التوسعية كان لها أثراً مهماً في الإنفاق والطلب الكلي قضت معظم نتائج السياسات الانكماشية المتبعة من قبل السلطة النقدية⁽³²⁾.

معامل الاستقرار النقدي Monetary stability coefficient :

تتبع فكرة هذا المؤشر من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان (Friedman)، إذ يرى بأنه عند زيادة كمية النقود بنسبة أكبر

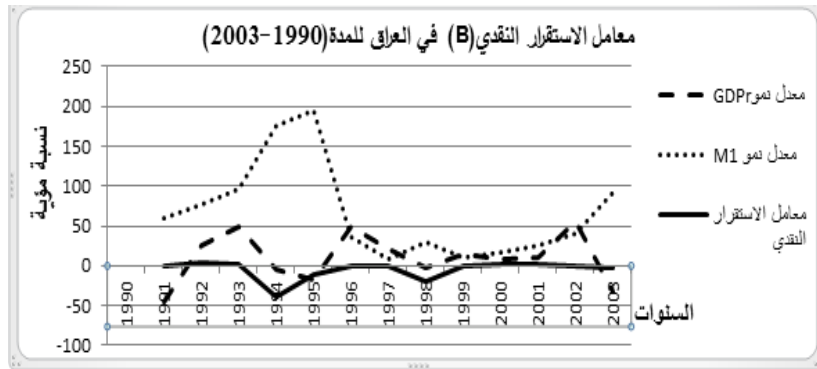
(32) عبد الحسين محمد العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجنوى الانتقال الى اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، 2008، ص 108-109.

من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويمكن حساب معامل الاستقرار النقدي (B) من خلال المعادلة الآتية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} \div \frac{\Delta Y}{Y}$$

يتضح من جدول (5) أن معامل الاستقرار النقدي سجل إشارة سالبة للأعوام (1991, 1994, 1995, 1998, 2003) بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك الأعوام ولم تتكيف معها كمية السيولة المحلية بالإنخفاض بل إرتفعت وإزداد حقن الاقتصاد بالنقد الجديدة في تلك الأعوام، أما الأعوام المتبقية فقد تذبذبت النتائج ما بين الارتفاع والإنخفاض، إذ سجل في الأعوام 1992 و 1993 إرتفاعات في معامل الاستقرار النقدي فقد بلغ (2%) و (3%) على التوالي نتيجة الإرتفاعات الحاصلة في العرض النقدي مما يؤشر وجود معدلات تضخمية، أما الأعوام 1994 و 1995 فقد شهدت هي الأخرى موجات تضخمية مرتفعة أكثر من سابقتها بغض النظر عن الإشارة السالبة الناتجة من إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ بلغت (38.3) و (10.7) على التوالي مما يؤشر وجود معدلات تضخمية زادت عن الحد المقرر، أما السنوات التي تلت توقيع العراق لمذكرة التفاهم فقد كانت أكثر عقلانية سواء في الزيادة أو في الإنخفاض، كما أتبع العراق في نفس المدة سياسة مالية أكثر جدية من سابقتها بالنسبة لسنوات الحصار فلم يتجاوز معامل الاستقرار النقدي الواحد الصحيح للأعوام (1996, 1997, 1999, 2002) وهذا مؤشر على وجود إستقرار أو موائمة ما بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي، وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على حالة التكيف بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد للسنوات المذكورة، أما الأعوام (2000, 2001) فقد شهدت أرتفاع في عرض النقد بشكل أكبر من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي مما أشر بوجود حالة التضخم في تلك الأعوام، كما يلاحظ من الشكل البياني (5) الخاص بهذا المؤشر، أي أنه عند إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ينخفض منحنى معامل الاستقرار النقدي على الرغم من الزيادة الكبيرة الحاصلة في منحنى عرض النقد.

شكل-5-



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول(5).

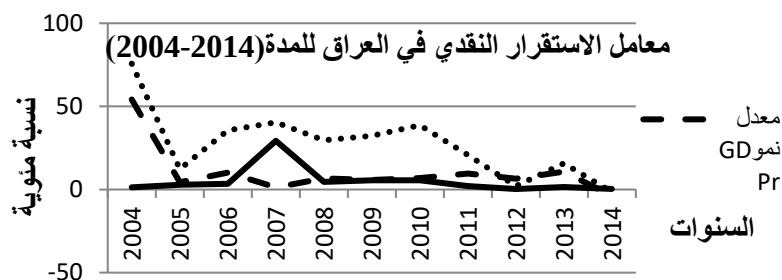
جدول-5-

معامل الإستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2003)
(مليون دينار عراقي)

السنوات	عرض النقد M1 (1)	ΔM (2)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (3)	ΔY (4)	$\frac{\Delta Y}{Y}$ نسبة مئوية (5)	$\frac{\Delta M1}{M1}$ نسبة مئوية (6)	معامل الإستقرار النقدي (B) 7=5÷6
1990	15359.3	---	12857	---	---	---	---
1991	24670	9310.7	7135	-5722	44.5-	60.62	-1.4
1992	43909	19239	8964	1829	25.6	77.99	3.0
1993	86430	42521	13318	4354	48.5	96.84	2.0
1994	238901	152471	12703	-615	4.6-	176.41	-38.3
1995	705064	466163	10377	-2326	18.3-	195.13	-10.7
معدل النمو المركب	95.55		7.77				
1996	960503	255439	15528	5151	49.6	36.23	0.7
1997	1038097	77594	18926	3398	21.9	8.08	0.4
1998	1351876	313779	18640	-286	1.5-	30.23	-20.2
1999	1483836	131960	21562	2922	15.7	9.76	0.6
2000	1728006	244170	23328	1766	8.2	16.46	2.0
2001	2159089	431083	25689	2361	10.1	24.95	2.5
2002	3013601	854512	40223	14534	56.5	39.58	0.7
2003	5773601	2760000	26990.4	-13232.6	32.9-	91.58	-2.8
معدل النمو المركب	25.14		7.15				18.9

المصدر:- الاعمده (ا) تم لحصول عليه من جدول(ا)، والعمود(3) تم الحصول عليه من البنك المركزي العراقي، المديرية العامة الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لسنوات مختلفة.
-الاعمدة(2,4,5,6,7) ومعدل النمو المركب من عمل الباحث.

شكل-6-



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول (6).

جدول-6-

معامل الإستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2014)
(مليون دينار عراقي)

السنوات	عرض النقد M1 (1)	ΔM (2)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (3)	ΔY (4)	نسبة مئوية $\frac{\Delta Y}{Y}$ (5)	نسبة مئوية $\frac{\Delta M1}{M1}$ (6)	معامل الاستقرار النقدي (B) $7=5 \div 6$ (7)
2004	10148626	4375025	41607.8	14617	54.158	75.7	1.398
2005	11399125	1250499	43438.8	1831	4.401	12.3	2.795
2006	15460060	4060935	47851.4	4412.6	10.158	35.6	3.505
2007	21721167	6261107	48511	659.6	1.378	40.4	29.318
2008	28189934	6468767	51717	3206	6.609	29.7	4.494
2009	37300030	9110096	54720.8	3003.8	5.808	32.3	5.561
2010	51743489	14443459	58495.9	3775.1	6.899	38.7	5.610
2011	62475821	10732332	64081.7	5585.8	9.549	20.7	2.168
2012	63735871	1260050	68285.8	4204.1	6.561	2.0	0.305
2013	73831000	10095129	75658.8	7373	10.797	15.8	1.463
2014	72692000	-1139000	72736.2	-2922.6	-3.863	1.5-	0.388
معدل النمو المركب	19.60		5.20				10.99-

المصدر: العمودان (1) تم الحصول عليهما من جدول (1). والعمود (3) تم الحصول عليه من البنك المركزي العراقي، المديرية العامة الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لسنوات مختلفة.

- الاعمدة (7,6,5,4,2) ومعدل النمو المركب من عمل الباحث.

يتضح من جدول(6) وجود موجات تضخمية اجتاحت الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2014) بإستثناء السنوات 2012 و2014 التي لم يتجاوز فيها(8) الواحد الصحيح, مما يفسر تمتعها بحالات الإستقرار النسبي, أما السنوات(2005,2004,2006) فقد بلغ(8) 2.795%, 1.398% , 3.505%) على التوالي, أما عام 2007 فقد شهد زيادة كبيرة في معدل تضخم نتيجة إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, وزيادة في عرض النقد وصلت إلى(40.4%), أما السنوات 2008 و2009 و2010 فقد بلغ(8) فيها(4.494%, 5.561%, 5.610%) على التوالي, أي انها شهدت هي الأخرى موجات تضخمية وزيادات لعرض النقد, أما الأعوام 2011 و2013 فقد بلغ(8) فيها(2.168%, 1.463%) على التوالي, كما وبلغ معدل النمو المركب لمعامل الإستقرار النقدي(5.47%) للمدة(1990-2003) بينما بلغ(-10.99%) للمدة(2004-2014).

(المبحث الثالث)

العلاقة بين عرض النقد والتضخم في العراق للفترة(1990- 2014) باستخدام سببية كرانجر

المطلب الأول: الاطار النظري لسببية كرانجر Granger causality:

إن فكرة سببية (Granger) بسيطة للغاية فلو إفترضنا أن لدينا ثلاثة متغيرات هي (X_t, Y_t, W_t) وفي بادئ الأمر نحاول التنبؤ بقيم (X_{t+1}) باستخدام القيم السابقة لـ (X_t) و (W_t) , ومن ثم نحاول التنبؤ بقيم (X_{t+1}) مرة أخرى باستخدام القيم السابقة لـ (Y_t) و (X_t) و (W_t) , فإذا كانت قيم التنبؤ للمرة الثانية أكثر معنوية, فأن القيم السابقة لـ (Y) تظهر إحتوائها على معلومات تمكنا من التنبؤ بقيم (X_{t+1}) وليس القيم السابقة لـ (X_t) و (W_t) , وهكذا فأن (Y_t) ستسبب, التغيرات الحاصلة في (X_{t+1}) (33):

المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي:

(33) Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011, page16.

جدول-7-

متغيرات النموذج القياسي

رمزه	اسم المتغير باللغة الانكليزية	اسم المتغير باللغة العربية
CPI	Consumer price Index	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
MI	Money Supply(Narrow Money)	عرض النقد بالمعنى الضيق
FD	Fixed Deposits	الودائع الثابتة
MD	Money Demand	الطلب على النقود

المصدر: من عمل الباحث.

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية:

إستقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر إختبار جذر الوحدة (Unit Root test) من الأساليب المعاصرة في تحديد إستقرارية البيانات، إذ ينبغي أن تكون البيانات من نفس المستوى للحيلولة دون حصول الانحدار الزائف⁽³⁴⁾.

جدول-8-

نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	نوع الإستقرارية	مستوى المعنوية
CPI	3.037785-	3.752946- 2.998064- 2.638752-	مستقر عند مستواه	%5
MI	3.487786-	3.788030- 3.012363- 2.646119-	مستقر عند مستواه	%5
FD	5.477155	3.737853- 2.991878- 2.635542-	مستقر عند مستواه	%1
MD	3.437842-	3.788030- 3.012363- 2.646119-	مستقر عند مستواه	%5

المصدر: من عمل الباحث.

(34) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة -العدد الثالث والثلاثون 201 /، ص153.

- إختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-integration Test :
لقد بينت النتائج وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل, وهو موضح
في الجدول (9) أدناه.

جدول-9-

نتائج اختبار التكامل المشترك

		Sample (adjusted): 1992 2014		
		Included observations: 23 after adjustments		
		Trend assumption: Linear deterministic trend		
		Series: CPI MI FD MD		
		Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)		
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	47.85613	94.83811	0.941635	None *
425 0.0	29.79707	29.49408	0.456070	At most 1
016 0.0	15.49471	15.48857	0.371673	At most 2
847 0.0	3.841466	4.800594	0.188379	At most 3 *
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
		Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)		
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	27.58434	65.34403	0.941635	None *
0.3646	21.13162	14.00551	0.456070	At most 1
0.1706	14.26460	10.68797	0.371673	At most 2
0.0284	3.841466	4.800594	0.188379	At most 3 *

تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR):

لقد تم عمل الانحدار متعدد بطريقة (VAR) والنتائج موضحة في
جدول (10) أدناه.

جدول-10-

نتائج تقدير متغيرات النموذج القياسي

Vector Autoregression Estimates				
Date: 05/16/16 Time: 23:55				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
MD	FD	MI	CPI	
562663.6	-181372.6	562478.7	1.093671	CPI(-1)
(1010796)	(336963.)	(1008592)	(0.25714)	
[0.55665]	[-0.53826]	[0.55769]	[4.25315]	
-312307.2	204765.2	-312358.3	-0.252154	CPI(-2)
(850860.)	(283646.)	(849006.)	(0.21646)	
[-0.36705]	[0.72190]	[-0.36791]	[-1.16492]	
-235.4101	92.26868	-235.9072	9.06E-06	MI(-1)
(79.4273)	(26.4782)	(79.2541)	(2.0E-05)	
[-2.96385]	[3.48470]	[-2.97659]	[0.44825]	
-474.6672	128.8689	-473.3263	9.09E-06	MI(-2)
(87.5155)	(29.1745)	(87.3247)	(2.2E-05)	
[-5.42381]	[4.41717]	[-5.42030]	[0.40848]	
2.020478	1.082501	2.009760	2.78E-08	FD(-1)
(0.64069)	(0.21358)	(0.63929)	(1.6E-07)	
[3.15361]	[5.06830]	[3.14373]	[0.17074]	
-1.087769	0.328859	-1.084552	1.63E-08	FD(-2)
(0.89831)	(0.29946)	(0.89635)	(2.3E-07)	
[-1.21091]	[1.09816]	[-1.20996]	[0.07130]	
235.5782	-91.99447	236.0788	-9.02E-06	MD(-1)
(79.2183)	(26.4085)	(79.0456)	(2.0E-05)	
[2.97379]	[-3.48351]	[2.98662]	[-0.44782]	
475.6037	-129.2534	474.2607	-9.14E-06	MD(-2)
(87.8427)	(29.2836)	(87.6512)	(2.2E-05)	
[5.41426]	[-4.41385]	[5.41077]	[-0.40899]	
-19192.00	194256.5	-19257.29	0.615925	C
(880291.)	(293458.)	(878372.)	(0.22394)	

[-0.02180]	[0.66196]	[-0.02192]	[2.75035]	
0.997687	0.993451	0.997698	0.966246	R-squared
0.996365	0.989709	0.996383	0.946959	Adj. R-squared
3.48E+13	3.87E+12	3.47E+13	2.254677	Sum sq. resids
1577486.	525877.4	1574047.	0.401308	S.E. equation
754.7617	265.4636	758.6002	50.09631	F-statistic
-355.1675	-329.9015	-355.1173	-5.926980	Log likelihood
31.66673	29.46970	31.66237	1.297998	Akaike AIC
32.11106	29.91402	32.10669	1.742322	Schwarz SC
20312923	4163490.	20316523	3.196470	Mean dependent
26164170	5183790.	26173282	1.742492	S.D. dependent

اختبار سببية جرانجر

جدول-11-

نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات النموذج القياسي

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.8500	0.16400	23	MI does not Granger Cause CPI
0.4199	0.91106		CPI does not Granger Cause MI
0.8730	0.13685	23	FD does not Granger Cause CPI
0.9298	0.07305		CPI does not Granger Cause FD
0.8502	0.16371	23	MD does not Granger Cause CPI
0.4180	0.91586		CPI does not Granger Cause MD
0.0418	3.80850	23	FD does not Granger Cause MI
0.4297	0.88547		MI does not Granger Cause FD
1.E-05	23.4519	23	MD does not Granger Cause MI
9.E-06	23.7390		MI does not Granger Cause MD
0.4309	0.88241	23	MD does not Granger Cause FD
0.0430	3.76715		FD does not Granger Cause MD

● فرضية العدم الاولى هي أن MI لا تسبب (CPI). MI does not Granger Cause CPI:

بما أن قيمة prob تساوي (0.8500) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم القائلة بأن (MI) لا يسبب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI) وبذلك نرفض الفرض البديل (Alternative hypothesis) القائل بأن (MI) يسبب (CPI) إذ ترجع الزيادة في (CPI) بحسب وجهه نظر الباحث إلى التشوهات الهيكلية والتي تخلق حركة لولبية بين الأسعار والأجور وتمول القطاعات فيما بينها.

● فرضية العدم الثانية هي (CPI) لا يسبب (MI). CPI does not Granger Cause MI:

تظهر النتائج جدول (II) أن قيمة prob تساوي (0.4199) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم (Null Hypothesis) القائلة (CPI) لا يسبب (MI) ونرفض الفرض البديل القائلة بأن (CPI) تسبب (MI)، ويرجع ذلك بحسب وجهه نظر الباحث إلى أن (MI) ترتبط بالإنفاق الحكومي.

● فرضية العدم الثالثة هي (FD) لا تسبب (CPI). FD does not Granger Cause CPI:

بما أن قيمة prob تساوي (0.8730) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم القائل بأن الودائع الثابتة (FD) لا تسبب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI) ونرفض الفرض البديل القائل بأن (FD) تسبب (CPI) إذ يرجع ذلك إلى ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور، كما أن (CPI) يتأثر بالتشوهات الهيكلية القطاعية وبالسلع المستوردة ذات الأسعار المرتفعة.

● فرضية العدم الرابعة هي أن (CPI) لا تسبب (FD). CPI does not Granger Cause FD:

بما أن قيمة prob تساوي (0.9298) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم القائلة بأن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI) لا تسبب الودائع الثابتة (FD) ونرفض الفرض البديل القائل بأن (CPI) تسبب (FD)، وبحسب وجهه نظر الباحث أن (FD) تتأثر بضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور، كما أن سعر الفائدة المحتسب على الودائع الثابتة لا يؤثر في إرتفاعات الأسعار.

● فرضية العدم الخامسة هي (MD) لا يسبب (CPI). MD does not Granger Cause CPI:

يتضح أن قيمة prob تساوي (0.8502) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم القائلة بأن الطلب على النقود (MD) لا يسبب (CPI) ونرفض الفرض البديل القائلة بأن (MD) يسبب (CPI), والسبب يعود بحسب الباحث الى تأثير (MD) على (CPI) يحدث عن طرق تأثير (MI) على (CPI).

● فرضية العدم السادسة هي (CPI) لا يسبب (MD). $CPI \text{ does not Granger Cause MD}$

يتبين أن قيمة prob تساوي (0.4180) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم القائلة بأن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI) لا يسبب الطلب على النقود ونرفض الفرض البديل القائل (CPI) لا يسبب (MD), يكمن السبب في ذلك, وبحسب وجهه نظر الباحث, إلى عدم استقرار سعر صرف العملة وتفشي ظاهرة الدولار أي تفضيل المستهلك الدولار على الدينار.

● فرضية العدم السابعة أن (FD) لا تسبب (MI). $FD \text{ does not Granger Cause MI}$

يتضح أن قيمة prob تساوي (0.0418) وهي أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم (Null Hypothesis) القائلة بأن (FD) لا تسبب (MI) وقبول الفرض البديل القائل بأن (FD) تسبب (MI).

● فرضية العدم الثامنة هي أن (MI) لا تسبب (FD). $MI \text{ does not Granger Cause FD}$

يتبين أن قيمة prob تساوي (0.4297) وهي أكبر من (0.05) لذا نقبل بفرضية العدم (القائلة بأن عرض النقد بالمفهوم الضيق (MI) لا يسبب الودائع الثابتة (FD) ونرفض الفرض البديل التي فحواها أن (MI) تسبب (FD) ويرجع ذلك بحسب وجهه نظر الباحث إلى ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور إضافة الى الفائدة المدفوعة على الودائع الثابتة محرمة شرعاً لدى غالبية الجمهور العراقي.

● فرضية العدم التاسعة أن (MD) لا يسبب (MI). $MD \text{ does not Granger Cause MI}$

يتضح أن قيمة prob تساوي (0.000005) وهي أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم القائلة أن الطلب على النقود في العراق لا يسبب عرض النقد بالمفهوم الضيق (MI) وقبول الفرض البديل.

● فرضية العدم العاشرة أن (MI) لا يسبب (MD). $MI \text{ does not Granger Cause MD}$

بما أن قيمة prob تساوي (0.0000006) وهي أكبر من (0.05) لذا نرفض فرضية عدم القائلة بأن (MI) لا تسبب (MD) وقبول الفرض البديل القائل بأن عرض النقد يسبب الطلب على النقود.

● فرضية عدم الحادية عشر أن (MD) لا يسبب (FD). MD does not GrangerCauseFD

يتبين أن قيمة prob تساوي (0.4309) وهي أكبر من (0.05) لذا قبول بفرضية عدم القائلة بأن الطلب على النقود (MD) لا يسبب الودائع الثابتة (FD), ونرفض الفرض البديل وبحسب وجهة نظر الباحث عند زيادة (MD) لا يلجأ زبائن المصرف إلى سحب الودائع الثابتة لأنها محددة بفترة زمنية.

● فرضية عدم الثانية عشر أن (FD) لا تسبب (MD) FD does not Granger CauseMD

بما أن قيمة prob تساوي (0.0430) وهي أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية عدم (Null Hypothesis) القائلة أن (FD) لا تسبب (MD), وقبول الفرض البديل القائلة أن (FD) تسبب (MD). وفي ضوء نتائج إختبارات السببية يمكننا عمل جدول يلخص النتائج النهائية بين متغيرات النماذج:

جدول-12-

نتائج العلاقات السببية بين متغيرات النماذج القياسية المختارة

الطلب على النقود (MD)	الودائع الثابتة (FD)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	عرض النقد (MI)
MD لا يسبب CPI	FD لا تسبب CPI	CPI لا يسبب MI	MI لا تسبب CPI
MD يسبب MI	FD تسبب MI	CPI لا يسبب FD	MI لا تسبب FD
MD لا تسبب FD	FD تسبب MD	CPI لا يسبب MD	MI تسبب MD

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لنتائج اختبار السببية.

(الخاتمة)

الاستنتاجات:

- 1- أن التضخم في الأساس هو عملية توقعات مستمرة ذاتياً، تؤثر في الأسعار والأجور التوازنية المحددة بواسطة قوى العرض والطلب المرنة، فأن عملية التضخم أن بدأت، ينشأ فيها إتجاه داخلي قوي يقودها نحو الإستمرار يجعل من الصعب إيقافها.
- 2- لقد إعتد العراق في بداية عقد التسعينات على سياسة التمويل بالعجز بسبب العقوبات الدولية، بعد عام 2003 وبسبب قانون رقم 56 لعام 2004 الذي منح البنك المركزي إستقلالاً، إلا أن ذلك لم يمنحه السيطرة على عرض النقد بسبب الإنفاق العام الذي يعتمد على التمويل النفطي.
- 3- هنالك تلازم وتوافق وتغذية عكسية بين عرض النقد والطلب عليه بالشكل الذي يكاد لايفارقا بعضهما بعضاً مما يعني إقتراب السياسة النقدية من التوازن النقدي ($Md=Ms$)
- 4- يتضح من نتائج الإختبارات القياسية أن عرض النقد لا يسبب CPI ولا CPI يسبب $M1$ مما يعني أن التضخم لن يعود إلى عرض النقد وإنما يرجع إلى أسباب هيكلية.
- 5- كما أن MD تسبب $M1$ و $M1$ تسبب MD مما يوحي بوجود علاقة لولبية دائرية بينهما ليرفع كلاهما الآخر، إضافة إلى أن FD لا تسبب CPI ولا CPI تسبب FD ويرجع ذلك إلى عزوف الأفراد عن الودائع الثابتة بسبب ضعف الوعي المصرفي لديهم.

التوصيات:

- 1- ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عن طريق سياسات تنشط دور القطاع الخاص والإتجاه نحو سياسة الخصخصة الذكية (Smart privatisation) التي لا تؤدي فقط الى تخلص الدولة من مشاريعها، بل تهدف الى توفير بيئة تفاعلية على أكثر من مستوى من مستويات النشاط الاقتصادي.
- 2- ينبغي التنسيق بين معدل نمو كمية النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق السياسة النقدية التي تتحكم في عرض النقد.
- 3- لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحقيق الهدف الأساس للبنك المركزي، خصوصاً بعد حصوله على الإستقلال، وهو

- المحافظة على المستوى العام للأسعار ذلك من خلال التوسع في استخدام أدوات البنك المركزي العراقي.
- 4- وضع إستراتيجية للنققات العامة للدولة وترشيد النققات الإستهلاكية التي تشكل النسبة الأكبر من حجم الإنفاق العام ودعم وزيادة حجم النققات الإستثمارية.
- 5- توسيع المعروض السلعي عن طريق توجيه جملة من الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية الحقيقية (السلعية) ولاسيما الزراعية والصناعية من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية وإدخال طرق تكنولوجية في الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة وفك الإختناقات بين القطاعات الاقتصادية وضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل علاج الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.
- 6- عدم إقتراض الحكومة من البنك المركزي من أجل تمويل نفقاتها، وإنما يتم تمويل الدين العام عن طريق الإقتراض بأدوات الدين العام (السندات وحوالات الخزينة) من المصارف التجارية وكذلك طرح هذه الأدوات على الجمهور من أجل السيطرة على السيولة الفائضة وكذلك تنشيط عمليات السوق المفتوحة (OMO)، مع الحرص على حسن استخدام أموال الدين في إستثمارات إنتاجية وليست إستهلاكية.
- 7- ينبغي على السياسة النقدية أن تعمل على تطوير أنظمة المدفوعات، ليس فقط بين البنك المركزي والمصارف، وإنما بين المصارف والجمهور الذي من شأنه أن يعمل على خلق نظام نقدي متطور، وهذا بدوره يقلل من كمية العملة في التداول ويرفع من حجم الودائع المصرفية.
- 8- ضرورة إستمرار البنك المركزي بتوسيع الإحتياطي الأجنبي، لأن طبيعة الاقتصاد العراقي تجعله عرضة للأزمات النقدية والمالية، فيما إذا لم يتم تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- المصادر -

المصادر باللغة العربية :

أولاً - الكتب:

- 1- ابراهيم، نعمة الله نجيب، النظرية الاقتصادية الاقتصاد التحليلي الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2013.

- 2- استروب، جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988.
- 3- اسماعيل الدليمي، عوض فاضل، "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1990.
- 4- الادريسي، عبد السلام ياسين، الاقتصاد الكلي، طبع على نفقة جامعة البصرة، 1986.
- 5- الامين عبد الوهاب، د زكريا عبد الحميد " مبادئ الاقتصاد الكلي" الجزء الثاني، دار المعرفة، الكويت، 1983.
- 6- الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
- 7- الشيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية مصر، 1998.
- 8- العنكي، عبد الحسين محمد، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، 2008.
- 9- القرشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الاثراء للنشر والتوزيع، الاردن.
- 10- بول جريجور وروبرت ستيوات، النظم الاقتصادية المقارنة، ط4، تعريب طه عبد الله منصور، مرجعة نعمة الله نجيب ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
- 11- ج اكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الجزء الثاني ترجمة عطية مهدي سلمان، مراجعة عبد المنعم السيد علي، طبعت على نفقة جامعة المستنصرية، 1980.
- 12- عبد الله، رائد عبد الخالق، خالد احمد فرحان المشهداني: "نقود ومصارف"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 13- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2004.
- 14- عبد الهادي، سامر واخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار وائل النشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2013.
- 15- غزلان، محمد عزة "النقود والمصارف"، دار النهضة العربية، لبنان.

- 16- قريصة, صبحي تادرس, النقود والبنوك, دار الجامعة للطباعة والنشر, الاسكندرية, 1986.
- 17- محمود حسين الوادي. وآخرون, "النقود والمصارف", دار اليسرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان الاردن, 2010.
- 18- هذلول, اكرم حداد, النقود والمصارف, دار وائل للنشر, الطبعة الاولى, عمان الاردن, 2005.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

- 1- الدعيمي جاسم, عباس كاظم, تقويم السياسة النقدية في بلدان عربية مختارة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء, 2004.
- 2- خنجر, محمد محسن, مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي (1990-2007) واتجاهاته المستقبلية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة المستنصرية, 2010.

ثالثاً: الدوريات:

- 1- البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014.
- 2- داغر, محمود محمد, السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال, مجلة البحوث الاقتصادية العربية كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد, العدد 56, شتاء 2014.
- 3- عبادي, بتول مطر, التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة (1970-2004), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية/جامعة القادسية, العدد 112.
- 4- عبد الرزاق, كنعان عبد اللطيف, أنسام خالد حسن الجبوري, دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العاشرة – العدد الثالث والثلاثون 201.

رابعاً: الوثائق والنشرات الرسمية:

- 1- التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للأعوام (2003-2014).
- 2- التقرير الخاص للبنك المركزي العراقي عام 2003.
- 3- البنك الدولي للتنمية والتعمير تقرير عام 2014.
- 4- صندوق النقد الدولي.

- مصادر في اللغة الانكليزية:

1. Brian Snowdon, Howard R, Modern Macroeconomics, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK, 2005
2. doc. Ing. Jan Isa, PROFILES OF WORLD ECONOMISTS, BIATEC, Volume X, 10/2002.
3. Jere R. Behrman and James Hanson, Short-Term Macroeconomic Policy in Latin America, NBER, 1979 .
4. Marc Labonte, Monetary Policy and the Federal Reserve Current Policy and Conditions, , Congressional Research Service, RL30354, January 28, 2016.
5. Norman B. Ture, SUPPLY SIDE ANALYSIS AND PUBLIC POLICY, by The Institute for Research on the Economics of Taxation Washington, D.C, Copyright February 1982
6. Sanjay Rode, Advanced Macroeconomics, ISBN, 2012.
7. SUSAN M. WACHTER, Structuralism vs. Monetarism Inflation in Chile, Publisher: NBER, 1979.
8. Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011.